

إلى السيد وزير الداخلية
تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع: سؤال كتابي

توزيع مساكن تابعة لشركة مسابك زليجة للرصاص بواد الحيمر اقليم جراد

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

بعد إغلاق شركة مسابك زليجة للرصاص بواد الحيمر بإقليم جريدة، وتسريح عمالها في ظروف غامضة نتيجة سوء التسيير والتلاعب المشترك بين الساهرين على نتائج مختبر المعادن والمزودين من أصحاب الرخص المعدنية، أصبح مدير هذه الشركة المغلقة يتلاعب بالمساكن التابعة لها، بحيث سلم دور سكنية بطرق مشبوهة تطرح أكثر من علامة استفهام، الشيء الذي أدى ببعض المحتاجين إلى السكن من العمال السابقين إلى الإقدام على احتلال بعضها. فقام السيد المدير إلى رفع شكاية ضد هؤلاء والتغاضي عن تقديم شكاوى بمن منحهم الضوء الأخضر في احتلالها. وأمام هذه الازدواجية في التعامل التي تزكي ما اشرنا اليه آنفا، واستحضارا للوعود المقدمة في الحوارات المرتبطة بالاحتجاجات التي يعرفها هذا الإقليم، والمتمثلة في وجود معادن الرصاص والزئبق والنحاس بالمنطقة كإشارات قوية لانطلاق هذه الشركة المغلقة، وتوفير الشغل لأبناء هذا الإقليم. ونتيجة لما سبق ذكره، أسألكم السيد الوزير المحترم:

- ما الذي تنوون القيام به في تداعيات هذا الإغلاق، وكذا رفع المتابعة للمحتلين لهذه المساكن أو تعميمها على باقي المحتلين لها بطرق مشبوهة بإيعاز من مدير هذه الشركة؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء:

أبركان محمد